مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات الإيرانية – الخليجية وتطوراتها بعد العام 2011
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد عبدالأمير الأنباري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7150
تاريخ الاسترداد: 2025/06/16 18:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات الإيرانية – الخليجية وتطوراتها بعد العام ٢٠١١

أ.م.د. أحمد عبدالأمير الأنباري(*)
ahmedalanbary@yahoo.com

الملخص:

تأثرت العلاقات الايرانية – الخليجية بارادات قوى دولية لها مصالحها في المنطقة، والتي تجد بعض دول المنطقة كإيران انها تضرب مصالح دول المنطقة، وبالتالي لا يمكن التعاطي بشكل ايجابي مع تلك السياسات، مما جعل إيران مستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبتأثير الأخيرة على دول مجلس التعاون الخليجي تأثرت سلباً العلاقات الإيرانية – الخليجية. ولذلك لم تكن هذه العلاقات مستقرة، فقد مرت بفترات تقارب وأخرى تباعد وتوتر. وكان للأحدث التي شهدتها ولازالت بعض الدول العربية تأثيراتها الكبيرة على علاقات ايران بدول مجلس التعاون الخليجي، وبشكل خاص الأحداث في سوريا، والبرنامج النووي الايراني.

المقدمة:

تحتل منطقة الخليج أهمية كبيرة على المستوى الدولي، بسبب ما تعنيه من أهمية سياسية، استراتيجية، اقتصادية، تجارية، وبما تتوافر عليه من احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، فضلاً عن انتاجها منهما.وبسبب هذه الأهمية فالمنطقة محل اهتمام القوى الدولية العظمى والكبرى، وهذه القوى في تنافس دائم لإيجاد نفوذ لها في المنطقة، وتعزيز هذا النفوذ لتعظيم مصالحها.

وقد أثر التنافس الدولي على طبيعة العلاقات بين دول المنطقة، وبشكل خاص على العلاقات الإيرانية – الخليجية. وانساق البعض منها خلف الإرادات الدولية مستجيباً

لها بشكل كبير، بل ان سياساتها كانت انعكاس لسياسات القوى الدولية ومواقفها تجاه بعض الدول الإقليمية، مما أثر على مصالحه الوطنية، وأضر كثيراً بمصالح دول المنطقة.

- اشكالية البحث:

شهد مسار العلاقات الإيرانية – الخليجية الكثير من التقارب، كما شهد فترات توتر تباينت في شدتها وانعكاساتها الإقليمية والدولية. وهذا التقارب والتوتر خضع لتأثير قوى دولية لها مصالحها في المنطقة، والتي تجد بعض دول المنطقة كإيران انها تضر بمصالح دول المنطقة، وبالتالي لا يمكن التعاطي بشكل ايجابي مع تلك السياسات، مما جعل إيران مستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبتأثير الأخيرة على دول مجلس التعاون الخليجي تأثرت سلباً العلاقات الإيرانية – الخليجية.يحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الأتية:

١- مدى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في طبيعة العلاقات الإيرانية – الخليجية؟
٢- مدى تأثير البرنامج النووي الإيراني في طبيعة العلاقات بين الطرفين؟
٣- مدى تأثير التغييرات التي حصلت في بعض الدول العربية منذ العام ٢٠١١ في طبيعة علاقات الطرفين؟

- فرضية البحث:

تأثرت العلاقات الإيرانية – الخليجية بتنافس ورغبات القوى الدولية في المنطقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذافان التقارب بين الطرفين وحالات التوتر في أغلبها إنما تأثرت بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من إيران. كما ان ما حصل من تغييرات وأحداث في عدد من الدول العربية أثرت سلباً في طبيعة العلاقة بين الطرفين. وهذا الأمر واضح بشكل كبير في موقف الأطراف من الأحداث في سوريا، البحرين، اليمن، فضلاً عن الحالة اللبنانية. ولهذا فان التوتر وعدم توافر الثقة سيكون سمة مميزة لعلاقات الطرفين في المدى القريب.

المبحث الأول

مسار العلاقات الإيرانية – الخليجية

يمكن تحديد مرحلتين مرت خلالها العلاقات الإيرانية – الخليجية للمدة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة. تمتد المرحلة الأولى حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران، في حين ان المرحلة الثانية تبدأ مع قيام هذه الثورة وحتى العام نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي. في المرحلة الأولى كانت إيران في عهد الشاه حليف للولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج، ومعارض لتوسع النفوذ السوفيتي في المنطقة،وهو ما أسهم باستقرار العلاقات الإيرانية – الخليجية في تلك المرحلة.أما المرحلة الثانية والتي بدأت بقيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩، وما رافقها من تغيير في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. كما ان موقفها تجاه إسرائيل والمتمثل بعدم الاعتراف بشرعية إسرائيل، وغلق السفارة الإسرائيلية في طهران، قد أسهم في تعقيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وبسبب هذا التحول في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وسقوط مبدأ نيكسون[٢]، اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأ جديد في سياستها تجاه منطقة الخليج وهو مبدأ كارتر، الذي يستند الى التدخل المباشر في المنطقة في حال تعرض مصالح الأمريكية فيها للخطر نتيجة تدخل أي قوة خارجية للسيطرة على المنطقة. ففي ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٠ وفي خطابه عن حالة الاتحاد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر عن السياسة الجديدة لإدارته في المنطقة، إذ قال " إن أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج "الفارسي" سوف تعتبر هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسوف يقابل ذلك الهجوم بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة "[٣].

شهدت المرحلة الثانية، التي تبدأ مع قيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، تراجع في العلاقات الإيرانية – الخليجية وذلك لعدد من الأسباب، منها[٤]:

١- التغيير الذي شهدته العلاقات الإيرانية – الأمريكية من حالة التحالف الى حالة من العداء.

٢- موقف الجمهورية الإسلاميةالإيرانية من إسرائيل، ورفضها الاعتراف بشرعية إسرائيل، وغلق سفارتها في طهران.

٣- اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية للمدة ١٩٨٠ – ١٩٨٨ وتأييد دول الخليج للعراق.

٤- تشكيل دول الخليج (السعودية، الكويت، الامارات، عمان، البحرين، قطر) مجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٨١.

غير ان تسعينيات القرن الماضي شهدت تقارباً في علاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأحد الأسباب لذلك التحول هو قيام النظام السابق في العراق باحتلال الكويت في العام ١٩٩٠، ورفض الجمهورية الإسلامية الإيرانية مساندته، ووقوفها مع الجانب الكويتي. وهو ما أدى الى تطبيع العلاقات بين الجانبين، رافقها ادراك متبادل بضرورة العمل على تحسين العلاقات بينهما، مما انعكس بشكل ايجابي على العلاقة بين الطرفين تمثل بتبادل السفراء والزيارات الرسمية لمسؤوليهما. كما كان لتأكيد إيران احترامها لمبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لدول المنطقة، أثره الايجابي في تحسين هذه العلاقة. وقد ساعد الموقف الإيراني المساند للكويت وسياستها في المنطقة في إعادة علاقاتها مع عدد من الدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص. ومن المؤشرات في هذا الخصوص الزيارات المتبادلة للمسؤولين الإيرانيين لعدد من دول مجلس التعاون الخليجي، وزيارة مسؤولي تلك الدول لإيران. ففي شهر نيسان من العام ١٩٩١ قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة السعودية، قابلها بعد شهرين في حزيران من العام نفسه زيارة قام بها وزير الخارجية السعودي الى إيران[٥]. وقد عبرت إيران عن امتنانها للإجراءات التي اتخذتها السعودية بشأن تيسير أمور الحجاج الإيرانيين[٦]، كما ترسخت القناعة لدى السعودية بأهمية إيران كشريك لدول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أمن مياه الخليج، بل لا يمكن تحقيق هذا الأمن الا بالتفاهم مع

إيران. وقد ساعد هذا الادراك وأجواء التفاهم على تأكيد إيران بعدم وجود أي أطماع لديها تجاه دول جوارها الخليجية، إذ صرح الرئيس الإيراني الأسبق هاشم رفسنجاني في شباط من العام ١٩٩٢ " بأنه ليس لبلاده أي اطماع حيال جيرانها في الخليج، وان السياسة التسليحية الايرانية تهدف فقط الى تأمين احتياجات بلاده الدفاعية". وفي اطار الزيارات المتبادلة، زار وزير الخارجية الإيراني دولة الكويت في شهر نيسان من العام ١٩٩٢ والتي أثمرت عن تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنائي، كما زار وزير الخارجية الكويتي الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شهر شباط من العام ١٩٩٣ والتي ترافقت مع الاحتفالات بالذكرى السنوية الرابعة عشر لانتصار الثورة الإسلامية. وتوصلت إيران الى تفاهمات مشتركة مع كل من السعودية والكويت. كما أكد الرئيس رفسنجاني أن إيران تعطي الأولوية للتعاون مع الدول الخليجية، ورحب بما أبدته الدول الخليجية من تأييدلرغبة إيران تحسين العلاقات، وبناء الثقة بين الجانبين. وحرصت دول الخليج على الحضور بأعلى المستويات أعمال مؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد في طهران في العام ١٩٩٧، وهو ما انعكس بشكل ايجابي في تعزيز علاقات الجانبين(٧).

وفي ظل تلك الأجواء الايجابية تم التوقيع في العام ١٩٩٩ على معاهدة تعاون بين إيران والسعودية في مجالات الاقتصاد، الاستثمار، الثقافة، فضلاً عن ما تضمنته من تعاون مهني وعلمي. وتبعها اتخاذ اجراءات وخطوات ايجابية، منها(٨):

١- تأسيس أول لجنة تجارية بين إيران والسعودية في العام ١٩٩٩.
٢- تأسيس لجنة اقتصادية بين البلدين.
٣- تأسيس لجنة سياسية بين البلدين.
٤- عقد اتفاق نقل المواطنين.
٥- اعادة فتح الخط البحري بين البلدين.

كما تم التوقيع على خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين إيران وقطر في المجالات الثقافية والفنية. وكذلك الحال في العلاقات الإيرانية – الإماراتية التي لها أهميتها، إذ يبلغ

عدد الشركات الإيرانية العاملة في الإمارات نحو (٣٠٠٠) شركة، فضلاً عن التطور الذي حصل في قطاع السياحة، إذ بلغ عدد السياح الإيرانيين في الإمارات نحو (٢٥٠٠٠) سائح شهرياً[٩].

وبدى واضحاً ان كل من إيران ودول الخليج لديهما الرغبة في العمل والتعاون المشترك في تحقيق أمن منطقة الخليج، وان مثل هذا التعاون يقوم على أساس شبكة من المصالح الاقتصادية والثقافية. وانعكست رغبة الطرفان في عقد العديد من الاتفاقيات التي تعالج مختلف القضايا الأمنية، الاقتصادية، الثقافية، وغيرها[١٠]. ففي العام ٢٠٠١ وقعت إيران والسعودية اتفاقية أمنية تضمنت مجالات عدة منها انشاء منتدى أمني لرصد الأخطار المشتركة، التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتزوير الوثائق الرسمية، التعاون في مجال الانقاذ البحري، التعاون في مجال مكافحة المخدرات، التعاون في مجال التدريب الأمني، منع الهجرة غير الشرعية، وغيرها من مجالات التعاون[١١].

وتحظى قضية أمن الخليج باهتمام كبير من قبل إيران ودول الخليج العربية. فبالنسبة لإيران فان الخليج يشكل لها[١٢]:

١- منفذ بحري بحدود تعد الأطول مقارنة بدول الخليج العربية.

٢- المعبر الرئيس لنفط إيران.

ولهذه الاعتبارات وغيرها من المصالح الاقتصادية والأمنية تهتم إيران بالخليج. ويشير تصريح وزير الخارجية السابق علي أكبر ولايتي " ان ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الأكثر أهمية، ان هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا لايمكن أن نكون لا مبالين حيالها "[١٣] الى مستوى الأهمية التي يحظى بها لدى إيران.

واتفقت كل من إيران والكويت في العام ٢٠٠٠ على تشكيل لجنة أمنية لمكافحة تهريب المخدرات، مكافحة التسلل البحري، ومكافحة الارهاب، وهذه الاتفاقية جاءت نتيجة لتحسن العلاقات بين الجانبين، وزيارة وزير الداخلية الكويتي الى طهران في حزيران من العام ١٩٩٨، وزيارة رئيس مجلس الوزراء الكويتي في آذار من العام ١٩٩٩[١٤].

غير ان الحال قد تغير فيما بعد إذ فضلت دول مجلس التعاون الخليجي عقد الاتفاقيات الأمنيةالثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية مع استبعاد إيران من الترتيبات الأمنية، وتعزيز قوتها العسكرية، والعمل على انشاء ما يسمى " حزام أمني دفاعي " يحيط بدول الخليج.ففي الوقت الذي تطرح إيران رؤيتها لأمن الخليج التي تستند الى فكرة الأمن الجماعي بالاعتماد على امكانيات وقدرات دول المنطقة، وعدم عقد أية اتفاقيات مع قوى من خارج المنطقة،ووفقاً لمبدأ " أمن الخليج مهمة دول الخليج "، تفتقد دول مجلس التعاون الخليجي لرؤية مشتركة حول قضية أمن الخليج والتحديات التي تواجهه، وكيفية التعامل معها. وباختلاف رؤية الطرفين – الرؤية الإيرانية تحقيق أمن الخليج مهمة دول الخليج دون أي تدخل لقوى خارجية، ورؤية دول مجلس التعاون الخليجي تحقيق الأمن بضمانة القوى الخارجية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية[١٥] بواسطة الاتفاقيات الأمنية الثنائية –شهدت العلاقات الإيرانية – الخليجية تراجعاً ملحوظاً[١٦].

فخشية دول مجلس التعاون الخليجي من إيران قوية تدفع بهذه الدول الى الحصول على الحماية من الولايات المتحدة الأمريكية[١٧]، وهي خشية لا مبرر لها. والاختلاف في الرؤية حول أمن المنطقة يعد اشكالية تقوض فرص التقارب الايراني – الخليجي.

وتستند الرؤية الأمريكية لمصادر التهديد في منطقة الخليج لما ترى فيه انه يشكل تهديداً لمصالحها فيها. ولهذا اختلفت مصادر التهديد من فترة الى أخرى بحسب ما يصاحب كل فترة من تطورات سياسية. فبينما تم تحديد النفوذ الشيوعي كخطر رئيس لمنطقة الخليج في سبعينيات القرن الماضي، وهو ما تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على حلفائها من دول المنطقة، ولهذا تبنت سياسة مبدأ العمودين لمواجه النفوذ الشيوعي. وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩ وانهيار مبدأ العمودين، صنفت إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على انها تشكل تهديداً لمنطقة الخليج[١٨].

ولأجل مواجهة التهديد الإيراني، الذي ادعته الولايات المتحدة الأمريكية وروجت له، كان عليها زيادة تواجدها العسكري في المنطقة، وزيادة الدعم العسكرية لحلفائها في المنطقة. وهو بالتأكيد ما أسهم في تعقيد العلاقات الإيرانية – الخليجية.

فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على انشاء "قوات التدخل السريع"، شبكة من القواعد العسكرية، ومساعدة دول حليفة لها في المنطقة[١٩].

وقد توافقت دول مجلس التعاون الخليجي مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي استهدفت عزل إيران سياسياً، بترويج مختلف الاتهامات ضدها. كما اقتضت تلك السياسة وجود قوة عسكرية لها في المنطقة، وهو ما تطلب العمل على[٢٠]:

١- تجديد معاهدات الدفاع المشترك الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي لعدة سنوات.
٢- منح الكويت والبحرين صفة حليف.
٣- تشكيل الأسطول الخامس الأمريكي في العام ١٩٩٥.
٤- طرح خيار الدفاع الصاروخي المشترك على دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يتضمن توفير الأمن للمنطقة بإقامة نظام دفاعي إقليمي مضاد للطائرات، وصواريخ أرض – أرض الباليستية.

كل ما تقدم أدى الى تراجع في تواصل الأطراف فيما بينها، وبعض الخطابات الاعلامية غير الودية، وهو ما يشير الى تراجع ثقة الأطراف تجاه بعضها، والتعقيد الذي لحق بطبيعة العلاقات فيما بينهم.

وبادراك إيران لانعكاسات محاولات استبعادها من أي ترتيبات أمنية في المنطقة،وكون القوة العسكرية هي الأداة الرئيسة للمشاركة في أي ترتيبات أمنية سواء كان في منطقة الخليج أم منطقة الشرق الأوسط عموماً، فقد عملت إيران على اهتمام بتطوير قوتها العسكرية.

المبحث الثاني

تأثير البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الإيرانية – الخليجية

تقدم إيران بشكل مستمر تطمينات بشأن برنامجها النووي للأغراض السلمية. الا ان الدول تختلف مخاوفها ومواقفها بهذا الخصوص[٢١]. فبينما يُعترف لإيران حقها في الحصول على التقنية النووية للاستخدام السلمي، فان البعض من الدول لا تخفي قلقها من حصول إيران على التقنية التي تمكنها من انتاج الأسلحة النووية. وجزء من قلق هذه الدول يأتي من اعتقادها بأن من يمتلك القدرة النووية للأغراض السلمية يتمكن من انتاج الأسلحة النووية، اعتماداً على الرأي الذي يرى "وجود علاقة مباشرة بين إنتشار التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وإنتشار الأسلحة النووية في العالم، إذ يعتمد الجانبان المنشآت والتكوينات والمواد نفسها تقريباً، فلا توجد طاقة نووية سلمية وأخرى عسكرية، بل توجد طاقة نووية واحدة". كما يوجد رأي أخر عكس ذلك تماماً، إذ لا يرى بوجود علاقة مباشرة بين امتلاك القدرات النووية وانتاج الأسلحة النووية، وان كان ذلك يساعد في سرعة الانتاج[٢٢].

إن الرؤية التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي قائمة على أساس ان تطوير إيران لقدراتها النووية يشكل عاملاً من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة[٢٣]. وعلى الرغم من امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وما يشكله هذا الأمر من خطر على دول المنطقة، إلا ان حسابات التوازن التي تعتمدها دول مجلس التعاون الخليجي لا ترى في امتلاك إيران للأسلحة النووية ما يمكن أن يشكل عامل ردع لإسرائيل. ولهذا فان دول الخليج تعد امتلاك إيران للأسلحة النووية عاملاً سلبياً من وجهة نظرها. إذ ان هذه الدول تتأثر بعدة معطيات أثرت في صياغة رؤيتها للبرنامج النووي الإيراني، فهم يعتقدون ان تحسن وزيادة القوة العسكرية لإيران، فضلاً عن امتلاكها القدرة النووية سيزيد من اختلال التوازن العسكري لصالح إيران، وهو ما يساعد ويشجع إيران في فرض هيمنتها على المنطقة، بحسب اعتقادهم. كما يبدو ان للولايات المتحدة الأمريكية دور في تشكيل هذا الاعتقاد، ولعل ما صرح به جون بولتن،الذي كان يشغل منصب مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون ضبط أو نزع التسلح، في العام ٢٠٠٥ اثناء زيارته للمنطقة بوصفه للبرنامج النووي الإيراني بأنه يمثل

تهديداً لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. كما اقنع دول الخليج بإعلان موقف رافض للبرنامج النووي الإيراني، وانه يشكل تهديداً للأمن والسلم الإقليميين[٢٤].

وقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي لتقوية موقفها بواسطة توفير الحماية لها من قبل قوة خارجية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز قوتها العسكرية بزيادة الانفاق العسكري[٢٥].

وبسبب تشارك الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي الرؤية بشأن ما يمكن أن تشكله إيران على أمن الخليج في حال تحقيق انجاز يزيد من قوتها العسكرية، لهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها من أجل كسب تأييد دول مجلس التعاون الخليجي الى جانبها في تشديد العقوبات ضد إيران[٢٦]، للضغط عليها للقبول بفرض قيود على برنامجها النووي، والحد من نفوذها الإقليمي. كما ان الخيار العسكري وامكانية اللجوء الى خيار القوة العسكرية لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي كان حاضراً باستمرار، كما في تصريح الرئيس الأمريكي باراك أوباما، بمقابلة معه في ٢٠١٢/٣/٢، بقوله ان جميع الخيارات مطروحة من أجل منع ايران من الحصول على سلاح نووي، ومنها الخيار العسكري. كما أكد الرئيس اوباما في ٢٠١٥/٤/٢ على الخيار العسكري في حال لم يتم الاتفاق[٢٧]. وان كان هذا الخيار غير واقعي بسبب ما يمكن أن يخلفه من تداعيات تطال جميع دول المنطقة، وهي تداعيات لا تصب في صالح أي طرف.

وهناك من يرى بأن موقف دول الخليج من إيران وبرنامجها النووي لا يتعدى كونه يعبر عن أدواراً مرسومة لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإحالة ملف البرنامج النووي الإيراني الى مجلس الأمن بدلاً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٢٨]، والعمل على ضرب إيران كما حصل مع العراق. الا ان دول الخليج لا تؤيد ذلك ولأسباب عدة منها[٢٩]:

١- توجيه ضربة عسكرية استباقية أو القيام بعملية عسكرية أمريكية ضد إيران من شأنه أن يطال بتداعياته دول الخليج[٣٠].

٢- ترى دول الخليج ان المجتمع الدولي قادر على تفكيك البرنامج النووي الإيراني بالوسائل الدبلوماسية.

٣- العمل على اتفاق إقليمي لإعلان المنطقة " منطقة منزوعة السلاح النووي " أو " منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ".

وقد أبدت دول مجلس التعاون الخليجي تخوفها من التطورات بين إيران ومجموعة الدول الست التي حصلت في ملف البرنامج النووي الإيراني. وبدى ذلك واضحاً في تصريحات وبيانات عديدة، منها البيان المشترك للرئيس الفرنسي هولاند والملك السعودي سلمان، الذي صدر بعد اجتماع الرياض(٣١)، والذي تضمن التأكيد على أهمية التوصل " إلى اتفاق قوي ودائم ويمكن التحقق منه ولا جدال فيه وملزم مع إيران"، على أن يضمن الاتفاق عدم " زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة أو تهديد أمن واستقرار الدول المجاورة لإيران ". كما تضمن البيان التأكيدعلى " الحرص على بناء علاقات متوازنة" مع إيران، في حين عبّروا عن قلقهم من نفوذ طهران الإقليمي وتطلعهم الى تأسيس علاقات طبيعية معها قوامها "احترام اسس ومبادئ حسن الجوار". وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني عبر المجتمعون عن أملهم في أن يفضي الاتفاق الإطاري المبدئي إلى "اتفاق نهائي شامل يضمن سلمية البرنامج النووي الإيراني"(٣٢).

المبحث الثالث

الأحداث الإقليمية وتأثيرها في العلاقات الإيرانية – الخليجية

أدت عدد من الأحداث الإقليمية التي حصلت في العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن الحالي وتداعياتها مستمرة الى الآن، الى مزيد من التعقيد في العلاقات الإيرانية – الخليجية. ومرد هذا التعقيد اعتقاد دول مجلس التعاون الخليجي ان الدعم الذي تقدمه إيران الى سوريا، ودعمها حزب الله في لبنان، ودعمها حركات المقاومة في فلسطين، يسهم في توسيع نفوذ إيران في المنطقة، مما يشكل خطراً عليها، بحسب ما تعتقد. ومن القضايا التي تدعمها إيران وتعترض عليها دول مجلس التعاون الخليجي:

١- دعم إيران لحزب الله ضد إسرائيل في الحرب الإسرائيلية على لبنان تموز ٢٠٠٦[٣٣]، والتي تمكن فيها حزب الله في لبنان أن يحقق النصر على إسرائيل. وهي أول حرب تخسرها إسرائيل منذ العام ١٩٤٨، وتمكن حزب الله أن يسقط ما كان يسمى اسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يمكن هزيمته.

٢- دعم حزب الله في لبنان، وبعض حركات المقاومة في فلسطين كحركة حماس وغيرها، وهو الأمر الذي واجه اعتراض البعض عليه. في حين ان مثل هذا الدعم يجب أن يحسب لصالح إيران لا ضدها، فلا يوجد مبرر للاعتراض على دعم حركات تقاوم الاحتلال الإسرائيلي.

٣- الموقف الإيراني من الأحداث التي حصلت في سوريا منذ العام ٢٠١١ ولحد الآن[٣٤]، وتأييد إيران لصالح سوريا في مواجهة التنظيمات الارهابية التي الحقت الدمار بسوريا وشعبها.

٤- الأحداث الأخيرة في اليمن، إذ وجهت الاتهامات الى إيران بمساندة الحوثيين للسيطرة على الحكم في اليمن. وان ذلك سيؤدي الى توسيع النفوذ الإيراني في المنطقة كون الحوثين محسوبين لصالح إيران، بحسب ادعاء دول مجلس التعاون الخليجي.

كما تعتقد وتروج دول مجلس التعاون الخليجي ان إيران لديها نفوذ واسع في العراق الى الحد الذي ترى فيه أمراً غير مقبولاً من قبلها. وقد أخذ هذا الأمر حيزاً كبير في الخطاب الخليجي وعلى مستويات عديدة.

كما تتخوف دول مجلس التعاون الخليجي من الاتفاق بين إيران والدول الست حول البرنامج النووي الإيراني، والتقارب الإيراني – الأمريكي، وهي تعتقد ان الاتفاق سيعزز من مكانة إيران الإقليمية على حساب دول المنطقة، كما تعتقد بأن التقارب الإيراني – الأمريكي اعترافا بنفوذ إيران في الإقليم، وانها ستكون تحت الوصاية الإيرانية، وهذا الأمر

كان واضحاً في احتلاله أولوية متقدمة في برنامج قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في كانون الأول من العام ٢٠١٣[٣٥].

ويرى البعض ان السيناريوهات الأقرب الى التحقق هي[٣٦]:

١- زيادة التصعيد، وزيادة النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

٢- زيادة التعاون، والتوصل إلى حل للتوتر في منطقة الشرق الأوسط.

والى الآن ووفقاً للمعطيات المتوفرة ان فان التصعيد هو المنهج الذي تتبعه دول مجلس التعاون الخليجي وبشكل خاص السعودية تجاه إيران. وهذا الأمر اتضح من خلال عدد من الأحداث وردة الفعل السعودي، ومعها باقي دول مجلس التعاون الخليجي، تجاهها. ومن هذه الأحداث:

١- الاجراءات التي اتخذتها السعودية ومعها بعض دول مجلس التعاون الخليجي بسبب التظاهرات التي خرجت في إيران والتي استنكرت ونددت بقيام السعودية بإعدام رجل الدين الشيخ نمر باقر النمر. وما حصل من اعمال ضد السفارة السعودية في إيران، وهي أعمال رفضتها الحكومة الإيرانية واتخذت الاجراءات المناسبة بحق من قام بها.

٢- الاجراءات التي اتخذتها السعودية بحق لبنان بسبب عدم موافقة الأخيرة على ما تضمنه بيان جامعة الدولة العربية من ادانة للتظاهرات التي خرجت في إيران ضد السفارة السعودية. إذ اتخذت السعودية قراراً بقطع المساعدات التي تقدمها الى لبنان والتي تصل الى نحو (٤) مليار دولار، متهمة حزب الله في لبنان، الذي تعده حليفاً قوياً لإيران، بالتأثير في القرار اللبناني. وفي خطوة تصعيدية أخرى حذرت السعودية المواطنين السعوديين من السفر الى لبنان، واغلاق عدد من المشاريع والمصارف في لبنان. كما اتخذت عدد من دول مجلس التعاون الخليجي الامارات، والبحرين، والكويت اجراءات تجاه لبنان[٣٧].

وكما يرى البعض من المختصين، انه في كل الأحوال فان تنافس القوى الإقليمي سيزيد في المستقبل المنظور. ومن العوامل التي تساعد في ذلك، عدم الاستقرار في الدول العربية وفراغ السلطة الناجم عن الدول الضعيفة[٣٨]. وبحسب رأي هنري كيسنجر ان التناقض في المواقف قد تعمق بعد الاتفاق النووي بين إيران والدول الست الذي فسرته دول مجلس التعاون الخليجي بأنه قبولاً ضمنياً من الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط[٣٩].

كما ان اعلان السعودية في كانون الأول ٢٠١٥ عن تشكيل ما يسمى التحالف الاسلامي لمحاربة الارهاب أضفى مزيد التعقيد في علاقات الطرفين. فقد اعلنت السعودية عن تشكيل هذا التحالف الذي يضم (٣٤) دولة، بحسب البيان الصادر عن التحالف الجديد.

ويُعتقد على نطاق واسع ان الأهداف الحقيقية لهذا التحالف محاولة من السعودية للضغط على التحالف الإيراني – الروسي، وتعزيز دورها الإقليمي بقيادتها للتحالف، وبما يمكنها من ان تكون قوة إقليمية بمستوى إيران[٤٠].

كما ان التحالف الذي اعلن عن تشكيله يثير عدد من الشكوك حول أهدافه ووسائله، ومنها:

١- سرعة الاعلان عن تشكيله التي تمت بشكل سريع ومفاجئ.
٢- عدم وجود أهداف واضحة له، وما اعلن من هدف محاربة الارهاب هدف عام ولا يعبر عن الأهداف الحقيقية للتحالف.
٣- عدم وجود آلية واضحة يعتمدها في محاربة الارهاب.
٤- استبعاد دول رئيسة في محاربة الارهاب على أراضيها كالعراق وسوريا، وأخرى مثل إيران لها الدور الرئيس والحاسم في دعم هذه الدول في محاربة الارهاب.
٥- اعلنت عدد من الدول التي ذكرت ضمن التحالف عدم علمها وموافقتها على الانضمام للتحالف.

الخاتمة:

تأثرت العلاقات الإيرانية – الخليجية بالتنافس الدولي الذي تسعى من خلاله القوى العظمى والكبرى الى تعزيز نفوذها ومصالحها في المنطقة. واستجابت بعض الأطراف لرغبات ومصالح القوى الدولية بشكل لم تراعى فيه مصالحها الوطنية ومصالح دول المنطقة. وهو ما أثر في طبيعة العلاقات الإيرانية – الخليجية طيلة عدة عقود والى الآن.

وهذا الأمر كان واضحاً منذ العام ١٩٧٩ بعد الثورة الإسلامية في إيران، إذ فضلت دول مجلس التعاون الخليجي الانسياق خلف السياسة الأمريكية المعادية لإيران، وهو ما أثر سلباً في طبيعة العلاقات بين الطرفين. وقد زاد ضغط ودرجة تأثير السياسة الأمريكية في تحديد توجهات وعلاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيران وبشكل متصاعد نتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية التي حصلت وتأثرت بها المنطقة، وهي:

١- انتهاء الحرب الباردة وما رافقها من متغيرات أفضت الى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية بعدها القطب الوحيد عالمياً.
٢- احتلال صدام للكويت في العام ١٩٩٠، إذ أن هذا الحدث زاد بشكل كبير نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
٣- أحداث أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية.
٤- التغيير السياسي في العراق في العام ٢٠٠٣.
٥- أحداث التغيير التي حصلت في عدد من الدول العربية منذ العام ٢٠١٠ في تونس، والعام ٢٠١١ في مصر وليبيا واليمن، والأحداث في سوريا والبحرين.

تأسيساً على ما تقدم،لا تتوافر في المدى القريب معطيات تشير الى وجود فرص للتقارب الإيراني – الخليجي، لا سيمافي ظل:

١ – اعتماد قوى إقليمية وبمساندة قوى دولية على زيادة الاستقطاب الطائفي في منطقة الشرق الأوسط.
٢ – إقدام السعودية على إعدام الشيخ نمر باقر النمر.

٣- السياسة السعودية التصعيدية تجاه إيران لاسيما بعد أحداث السفارة السعودية في طهران على خلفية اعدام الشيخ نمر باقر النمر.

٤- تشكيل السعودية لما يسمى " التحالف الإسلامي لمحاربة الارهاب "، واقتصاره على دول بعينها، وعدم دعوة إيران للتحالف.

٥- السياسة السعودية التصعيدية تجاه لبنان بعد رفض وزير خارجية لبنان ادان إيران بسبب أحداث السفارة السعودية في طهران.

---

[*]مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

[1]د. فهد مزبان خزار و حيدر عبدالواحد الحميداوي، تطور العلاقات الايرانية – الكويتية في أعقاب حرب الخليج الثانية ١٩٩١ – ٢٠٠٥ (رؤية إستراتيجية)، مجلة دراسات ايرانية، العدد ١٣، ٢٠١١، ص ٢٤.

[2]استند مبدأ نيكسون (سياسة العمودين) الى الاعتماد على قوتين إقليميتين هما إيران والسعودية لتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة. ولهذا لم تعارض الولايات المتحدة الأمريكية قيامهما بشراء كميات كبيرة من الأسلحة، إذ عدتها مفيدة لاستراتيجيتها العسكرية الدفاعية غير المباشرة لأمن منطقة الخليج. ينظر: د. جواد كاظم حطاب، الموقف الإيراني من الحظر النفطي العربي ١٩٧٣، مجلة دراسات تاريخية، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، العدد ١٦، حزيران ٢٠١٤، ص ١٦٦ – ١٦٧.

وللتفصيل عن علاقات التسليح الإيرانية – الأمريكية في سبعينيات القران الماضي، ينظر: د. جواد كاظم حطاب، العلاقات الامريكية الايرانية في السبعينيات، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد ٨، العدد ٣ – ٤، ٢٠٠٨، ص ٥٨ – ٨٧.

[3] د. غانم مُحَمَّد صالح، أمن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوروبية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ٥٥.

[4]د. فهد مزبان خزار و حيدر عبدالواحد الحميداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤ – ٢٥.

[5]للتفصيل عن العلاقات الإيرانية – السعودية والتحسن الذي شهدته في تسعينيات القرن الماضي، ينظر: مُحَمَّد سالم احمد الكواز، العلاقات الإيرانية – السعودية ١٩٧٩ – ٢٠٠١ دراسة سياسية، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٧، كانون الثاني ٢٠٠٧، ٢٥٧ – ٣١٦.

[6]شهدت العلاقات الايرانية – السعودية توتراً بسبب ما حصل للحجاج الايرانيين في السعودية اثناء أداء مناسك الحج في العام ١٩٨٧، للتفصيل ينظر: علي مُحَمَّد حسين العامري، أثر المتغير الايراني على العلاقات العراقية – السعودية خلال حربي الخليج ... الاولى والثانية، مجلة دراسات سياسية، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، العدد ٢٠، ٢٠١٢، ص ١٥٠ – ١٥٢.

[7]د. فهد مزبان خزار و حيدر عبدالواحد الحميداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦ – ٢٨.

[8] د. ساجد شرقي، الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الأمريكية على الإرهاب، مجلة دراسات إيرانية، العدد ٨ – ٩، ٢٠٠٨، ص ٢١.

[9] د. ساجد شرقي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ – ٢٢.

[١٠] د. ايناس عبد السادة ود. علي حسين العيساوي، معادلة التفوق في العلاقات الإيرانية – الخليجية (توان أم اختلال)، مجلة قضاياسياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٠٩، ص٩٩.

[١١] د. محمّد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٧٩ – ٢٠١١ دراسة تاريخية سياسية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ٥٧ – ٧٤.

[١٢] د. فهد مزبان خزار، الابعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساتها على الأمن القومي الإيراني، مجلة دراسات إيرانية، العدد ١٠ – ١١، ٢٠٠٩، ص ١٤.

[١٣] د. فهد مزبان خزار، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

[١٤] د. فهد مزبان خزار و حيدر عبدالواحد الحميداوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

[١٥] رفضت إيران إعلان كارتر في العام ١٩٧٨ الذي يعد منطقة الخليج ضمن الاستراتيجية الأمنية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، ينظر: علي محمّد فخرو، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الخليجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٦٨، ٢٠٠١، ص ١٣٢.

[١٦] د. ايناس عبد السادة و د. علي حسين العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠– ١٠١.

[١٧] مجموعة باحثين، الامتثال العالمي استراتيجية للأمن النووي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص ١٥٢.

[١٨] د. غانم محمّد صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦. كذلك ينظر: د. فهد مزبان خزار، الابعاد الجيوستراتيجية لعلاقات الهند بدول مجلس التعاون الخليجي وآفاقها المستقبلية، مجلة الخليج العربي، مركزدراساتالبصرةوالخليجالعربي، جامعةالبصرة، المجلد ٤٢، العدد ١ – ٢، ٢٠١٤، ص ٣٦.

[١٩] د. غانم محمّد صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

[٢٠] المصدر نفسه، ص ٥٨ – ٥٩. كذلك ينظر: شيماء معروف فرحان، الاستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٧، ٢٠٠٥، ص ٨١.

[٢١] للتفصيل ينظر: د. عقيل محمّد عبد، رؤية إستراتيجية في آفاق العلاقات الخليجية – الإيرانية: دراسة في إشكالية العلاقات في ضوء تطورات الملف النووي الإيراني، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد ٣٧، العدد ٣ – ٤، ٢٠٠٩، ص ١٣ – ٣٢.

[٢٢] د. ايناس عبد السادة و د. علي حسين العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

[٢٣] للتفصيل ينظر: هيفاء نجيب مهودر، موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الازمة النووية الايرانية، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد ٣٧، العدد ١ – ٢، ٢٠٠٩، ص ١٤٧ – ١٤٨.

[٢٤] د. ايناس عبد السادة و د. علي حسين العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

[٢٥] وجدان فالح حسن، البرنامج النووي الإيراني وأثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعةالبصرة، المجلد ٤٢، العدد ١ – ٢، ٢٠١٤، ص ٢٤٦.

[٢٦] للتفصيل عن العقوبات الغربية على إيران، ينظر: د. عطا محمّد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣١ – ٣٣.

(27)Kenneth Katzman, Iran, Gulf Security, and U.S. Policy, Congressional Research Service, May 28, 2015, p. 38 – 39. www.crs.gov

كذلك ينظر: د. عبدالصمد سعدون عبدالله ود. خضر عباس عطوان، العراق ومعضلة الأمن الخليجي بعد العام ٢٠٠٣، مجلةالخليج العربي، مركز دراسات البصرةوالخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد ٤٢، العدد ١ – ٢، ٢٠١٤، ص ١١٥.

(٢٨) للتفصيل عن سياسة الويات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني ينظر: د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٩ – ٢٠٠٨،مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ١٥ – ٣٣.

(٢٩) د. ايناس عبد السادة و د. علي حسين العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

(٣٠) للتفصيل ينظر: بول روجرز، العمل العسكري ضد إيران: التأثير والتداعيات، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، العدد ٥٨، ٢٠١٠، ص ٢ – ١٣.

(٣١) اجتماع الرياض الذي عقد في ٥ أيار ٢٠١٥ في الرياض، وضم كل ملوك وأمراء دول مجلس التعاون الخليجي، وحضور الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند كضيف شرف.

(٣٢) سايمون هندرسون، التودد إلى دول "مجلس التعاون الخليجي": من الرياض إلى باريس إلى كامب ديفيد، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠١٥/٥/٧.

(٣٣)للتفصيل عن الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦، ينظر: أحمد عبد الأمير الأنباري، الحرب الإسرائيلية على لبنان وأثرها في تشكيل الشرق الأوسط الجديد، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد ٩، حزيران ٢٠٠٩، ص ٦٤ – ٧٢.

(34)Hussein ibish (edited), confrontation or conciliation: how the nuclear agreement is reshaping gcc iran relations, the arab gulf states institute in Washington, 2015, p. 4. www.agsiw.org

(٣٥)رشيد خشانة، بعد تقارب واشنطن مع إيران تنامي المخاوف الخليجية من انسحاب استراتيجي أمريكي من المنطقة، ١١ كانون الأول ٢٠١٣، http://www.swissinfo.ch/ara/politics

(36)Payam Mohseni (Editor), Iran and the Arab World after the Nuclear Deal Rivalry and Engagement in a New Era, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, 2015, P. 11.

(٣٧)علي مراد العبادي، السعودية وإيران وصراع النفوذ في لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء، آذار ٢٠١٦،
http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/index.php/info-icon/contact-single-category/contact

(38) Payam Mohseni (Editor), op, cit, p. 11.

(39)Henry A. Kissinger, A Path Out of the Middle East Collapse, oct, 16, 2015, http://www.wsj.com/articles/a-path-out-of-the-middle-east-collapse-1445037513#livefyre...

(٤٠) ميثاق مناحي العيساوي، التحالف العسكري الإسلامي: الأهداف، والإشكاليات، والتداعيات، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، كانون الأول ٢٠١٥.

http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/index.php/info-icon/contact-

Iranian – gulf relations and their developments after 2011

Dr. Ahmed Abdulameer Khudhair

Abstract:

The Iranian- gulf relations were influenced by wills of international powers which had their interests in this region. Some states like Iran thinks that this influencing damages interests of states of region. Therefore, iran can't deal with these policies positively. That made iran as an aim of USA and under the influence of USA on the states of Council of Gulf cooperation, the Iranian-gulf relations were influenced negatively.Therefore, these relations were not one stable, it has gone through periods of convergence and divergence and tension. The events that took place in some Arab countries their impact on Iran's relations in the Gulf Cooperation Council, and in particular the events in Syria, Iran's nuclear program.